This article has been scanned by iThenticat No plagiarism detected

Volume 3, Issue 4, August 2021
p. 232-241

SUPPORTERS OF THE ORIGINALITY OF ARABIC GRAMMAR

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.4-3.20>

Slimane BAHNYNY¹

Abstract:

Some orientalists doubted the authenticity of Arabic grammar, followed by some Arab thinkers. In this article, I tried to show that the up-growth of Arabic grammar arose far from any foreign influence, whether this influence was direct from Indian culture or Greek culture, or indirectly through The impact of translations made by these two cultures at the hands of the Persians of the Syriacs, and I used in this matter the opinions of Arab and foreign thinkers who supported the emergence of Arabic grammar Under the auspices of the Arab-Islamic culture, such as: Muhammad Al-Tantawi, who acknowledged the originality of Arabic grammar. And Abdel-Fattah Al-Dajani, who refuted any Greek or Syriac influence on him. And Abed Al-Jabri, who tried to differentiate between the Aristotelian and Arabic categories. And Muhammad Khair Al-Halawani, who tried to respond to all those who claimed foreign influence on the Arabic grammar. Littmann, who showed that the Arabic grammar arose away from any for.

Key words: Arabic Grammar, Supporters, Orientalists.

Received :
15/06/2021

Accepted:
08/07/2021

Published:
01/08/2021

¹ Researcher, Ibn Tofail University, Morocco, slimanebahnyny1@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0002-5577-1633>

المؤيدون لأصالة النحو العربي

سليمان باحني²

الملخص

شكك بعض المستشرقين في أصالة النحو العربي، وتبعهم في ذلك بعض المفكرين العرب، وقد حاولت في هذا المقال أن أبين أن نشأة النحو العربي نشأ بعيداً عن أي تأثير أجنبي، سواء كان هذا التأثير مباشراً من الثقافة الهندية أو الثقافة اليونانية، أو غير مباشر من خلال تأثير الترجمات التي عرفتتها هاتين الثقافتين على يد الفرس أو السريان، وقد استعنت في هذا الأمر بأراء المفكرين العرب والأجانب الذين أيدوا نشأة النحو العربي في كنف الثقافة العربية الإسلامية، مثل: محمد الطنطاوي، الذي أقر بأصالة النحو العربي. وعبد الفتاح الدجني، الذي دحض أي تأثير يوناني أو سرياني عليه. وعابد الجابري، الذي حاول التفريق بين المقولات الأرسطية والمقولات العربية. ومحمد خير الحلواني، الذي حاول الرد على كل من ادعى بالتأثير الأجنبي على النحو العربي. وليتمان الذي بين أن النحو العربي نشأ بعيداً عن أي تأثير أجنبي، وجيرار تروبو الذي رد على من ادعى بالتأثير الأجنبي على النحو العربي، في مقالة مطولة وبأسلوب سلس، وحجج منطقية واضحة، بعيداً عن كل تحيز.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، المؤيدون، المستشرقين.

² الباحث، جامعة محمد الخامس، المغرب، jafar_m_76@hotmail.com

المقدمة:

هناك من الباحثين المعاصرين من ذهب إلى أن النحو العربي هو عربي خالص، نشأ في البيئة العربية دون تأثير مباشر أو غير مباشر بأي ثقافة أخرى، سواء كانت سامية أو غير سامية. ومن هؤلاء الباحثين نجد عربا ومستشرقين.

1- المؤيدون العرب

ومن المفكرين العرب الذين قالوا بأصالة النحو العربي نجد الطنطاوي، حيث يقول: "نشأ النحو في العراق صدر الإسلام لأسبابه نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثم تدرج به التطور تمشيا مع سنة الترقى حتى كملت أبوابه، غير مقتبس من لغة أخرى، لا في نشأته ولا في تدرجه."3

وفي نفس المنحى ذهب الدجني، فبعد أن ناقش فرضية الاكتساب من اليونانية أو السريانية مناقشة مستفيضة، خرج بخلاصة، يقول فيها: "والخلاصة التي وصلنا إليها بعد هذا العرض للآراء والرد عليها في أصل النحو العربي، توصلت إلى أن النحو العربي عريق العروبة أصيل الطابع لأن الدافع كان عربيا صحيحا... أما النحو العربي فهو الإعراب من فعل وفاعل ومفعول إلى آخر أقسامه المختلفة، فهو عربي أصيل العروبة في نشأته وتسميته أيضا، ولم يستعن المؤسس بالنحو السرياني ولا غيره."4

ثم نجد المفكر عابد الجابري الذي حاول إظهار الخلاف بين المقولات الأرسطية والمقولات النحوية العربية، حتى ينسف ادعاءات من ادعى أن هناك تشابه بين المقولات العشر التي قسم إليها أرسطو الألفاظ، والمقولات النحوية، وأن هذا التشابه كان نتيجة التأثير المباشر للمنطق الأرسطي في النحو العربي، حيث قام بمقابلة المقولات الأرسطية العشر (الجوهر، الكم، الكيف، الإضافة، المكان، الزمان، الوضع، الملكية، الفعل، الانفعال)، والمشتقات في النحو العربي (الفعل أو المصدر، اسم المرة، أمثلة المبالغة، اسم الهيئة، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل، اسم المكان، اسم الزمان، اسم الفاعل، اسم المفعول، اسم الآلة) وخرج بالنتائج التالية:5

1- هناك خانات فارغة في الطرفين معا: فلائحة المشتقات (مقولات النحاة) خالية مما يقابل مقولات الإضافة والوضع والملكية في لائحة أرسطو، كما أن هذه الأخيرة خالية بدورها مما يقابل المصدر واسم الآلة في لائحة النحاة. ووجود هذه الخانات الفارغة، هنا وهناك، معناه أن التواصل لا يمكن أن يكون تاما وكاملا بين الفكر الذي يعتمد اللائحة الأولى والفكر الذي يعتمد اللائحة الثانية، وبالتالي فالتفاهم التام متعذر. نعم هناك تطابق بين معظم عناصر اللانحيتين، ولكن هناك مع ذلك تخارج واصطدام.

2- بما أن مقولات أرسطو ليست صورية منطقية محض، ولا لغوية نحوية محض، بل إنها تحمل مضمونا ميتافيزيقيا معينا، وبما أن مشتقات النحاة هي بدورها ذات طابع منطقي وتحمل مضمونا ميتافيزيقيا معينا، فإن عدم التطابق بين اللانحيتين لا بد أن يخلف فجوة ميتافيزيقية بين الرؤية اليونانية والرؤية العربية البيانية. ويمكن أن نلمس هذا في غياب مقولة الملكية من اللائحة العربية وهو غياب ينسجم مع التصور العربي الإسلامي الذي يجعل الملك والملكية لله وحده، فالإنسان لا يملك الأشياء وإنما يتصرف فيها بوصفها من ملكوت الله. وبالمثل يمكن تفسير غياب اسم الآلة في لائحة أرسطو بكون مقولات هذه اللائحة تقوم على الحمل أي أن المقولات التسع تحمل أو تقال على المقولة الأولى: الجوهر. هذا بينما أن اسم الآلة تدل على آلة الفعل، باعتبار أن مشتقات النحاة لا تحمل على الفعل، بل تدل على من تعلق به الفعل نوعا من التعلق التام: قام به أو فيه أو بواسطته.

3- إن الانطلاق من الجوهر، أي: من الذات، وحمل باقي المقولات عليه، يجعل العبارة وبالتالي التفكير، تنطق بجكم: نحكم على الجوهر (الذات) بكذا أو كذا، في حين أن الانطلاق من الفعل واشتقاق الأسماء منه يجعل الجملة تبين من صدر الفعل منه أو قام به أو ارتبط معه نوعا من الارتباط. ولا ينبغي أن نعطي هنا كبير أهمية لكون البصريين يعتبرون المصدر هو أصل المشتقات. فالخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة يرجع فقط إلى اعتبارات يملئها المذهب النحوي الذي يدافع عنه كل منهما، وهي اعتبارات شكلية لفظية في الغالب. ذلك أن المصدر والفعل هما في الحقيقة شيء واحد: كلاهما يدل على حدث وكل الفرق بينهما أن المصدر يدل عليه مجردا من الزمان بينما يعين الفعل زمن وقوعه، فالمصدر ليس جوهرًا ولا ذاتًا وإنما هو فعل بدون زمن. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب ألا يلتبس علينا شأن الجملة الاسمية في العربية فهي ليست مؤلفة من موضوع ومحمول تربطهما رابطة الحمل كما في اللغات الآرية، بل هي، أي: الجملة الاسمية، عند النحاة العرب مبتدأ وخبر. فالأمر يتعلق لا بحمل معنى من المعاني على موضوع، بل يتعلق فقط بالإخبار عن اسم وقع الابتداء به في الكلام، وهذا الإخبار يفيد ما فعله أو ما هو عليه من حال، إذ هو في الأصل فاعل صدر منه الفعل أو قام به... فالأمر يتعلق في الجملة العربية اسمية أو فعلية بإصدار بيان، وليس بإصدار حكم كما هو الحال في الجملة اليونانية، وفي اللغات الآرية بكيفية عامة.

³ محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر تاريخ النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص21.

⁴ فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974، ص78.

⁵ عابد الجابري، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط9، 2009، ص50-51-52.

هذا الاختلاف بين مقولات أرسطو ومشتقات النحاة العرب وعدم التطابق التام بينهما، بالإضافة إلى ما أبرزناه من الاختلاف بين طبيعة الجملة في اللغة العربية وطبيعتها في اللغة اليونانية، وما أشرنا إليه من وجود فجوة ميتافيزيقية تفصل بين الرؤيتين اللتين تعبر عنهما اللغتان: العربية واليونانية... كل ذلك يفسر لنا ذلك الصدام الذي عرفته الثقافة العربية بين النحاة والمناطقة والذي عكسته بقوة ووضوح المناظرة الشهيرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي النحوي المعتزلي وبين أبي بشر متى بن يونس المنطقي في بغداد سنة 326 هـ بمجلس الوزير الفضل بن جعفر بن الفرات. أما من ذهب إلى أن التقسيم العربي للكلم إلى اسم وفعل وحرف هو مستنبط من المنطق الأرسطي مباشرة أو بالوساطة الفارسية أو السريانية، فقد قام بالرد عليهم الأستاذ محمد خير الحلواني في مقالة له عنوانها بـ: بين منطق أرسطو والنحو العربي، فبعدما أن ذكر آراء كل من المستشرق مركس، والدكتور جواد علي، والأب إسحاق ساكا، والدكتور إبراهيم مذكور. خلص إلى أن آراءهم يتضح منها:

- المستشرق مركس اكتفى بالحديث عن الحرف دون غيره من أجزاء الكلمة.
 - الدكتور جواد علي لم يجزم، بل استخدم عبارات ظنية، قال: (وأنا لا أستبعد) ولم يجعل التأثير بأرسطو مباشرة.
 - الأب إسحاق ساكا لجأ إلى التعميم، ولم يذكر شيئاً واحداً يمكن أن يسمى دليلاً على ما ذهب إليه.
 - الدكتور مذكور فصل ما لم يفصله غيره، ولكنه لم يذكر لنا ما قاله أرسطو عن الأداة في كتابه: طوبيقا أو الجدل. وزعم أن مفهوم سيبيويه وتعريفه لها من بعض النواحي، وزعم أن في الأمر محاكاة.⁶
- ثم بعد ذلك حاول أن يدحض ما جاؤوا به من أفكار. ففي البداية بين "أن دراسة أرسطو لبعض ظواهر اللغة لم تكن ذات علاقة بالبحوث اللغوية الخالصة. بل كانت جزءاً من المنطق والفلسفة، ذلك أنه تحدث عن أقسام الكلام لأنها ترتبط بالقضية، فكل قضية تتكون من اسم وفعل ورباط، كما ترتبط اللغة عنده بالمنطق، لأنها وسيلة تعبيرية لا بد منها في التصور والقياس، ومن أجل ذلك كانت دراسة اللغة عند أرسطو وسيلة لغاية فلسفية."⁷
- ثم انتقل بنا ليبين أن مفاهيم تقسيم الكلام في اللغة العربية يختلف عنه في اللغة اليونانية، وأن كل لغة لها خصائصها، حيث إن أرسطو "قد اعتمد في تقسيمه هذا على خصائص اللغة اليونانية، وإنها تختلف عن اللغة العربية اختلافاً غير يسير، ومن هنا جاء مفهوم الاسم والفعل والحرف والرباط في كتبه يختلف عما يقابله في النحو العربي."⁸
- ثم يبين أن أرسطو قسم الكلام إلى أكثر من ثلاث أقسام، حيث إن "ما جاء في كتاب الشعر عن هذه الأقسام يعد أوفى مما جاء عنها في الكتب الأخرى مجتمعة. فقد قسم الكلام إلى سبعة أقسام لا ثلاثة - كما زعم القائلون بالاقتباس - يقول: هذه هي أجزاء الكلام الداخلة في العبارة بوجه عام: الحرف، والمقطع، والرباط، والاسم، والفعل، والتصريف، والكلام. أما في كتابه العبارة فلم يذكر غير الاسم والفعل والمقطع والكلام، وقد تجاوز الأداة فلم يذكرها لأنه - كما يرى الفارابي - يحتاج في هذا الكتاب إلى الحديث عن الاسم والفعل دون الأداة، وقد ترك الحديث عنها إلى كتاب الشعر والخطابة."⁹
- كما يعتبر الأستاذ الحلواني أن هذه الأقسام التي استخدمها أرسطو "لا مقابل لها في التقسيم العربي، فالحرف عند أرسطو هو الصوت الذي لا ينقسم، ويعني به الحرف الواحد من أحرف الهجاء، ويريد بالمقطع ما ركب من حرفين هجائيين أولهما صامت، والثاني صائت، ويريد بالتصريف الدلالة على المفرد أو الجمع، أو على السؤال والطلب، وما يطراً على الكلمة من تغييرات لأداء هذه المعاني، أما الكلام فهو عنده صوت مركب دال، بعض أجزائه يدل على انفراده."¹⁰
- ثم ينتقل بنا ليعقد مقارنة بين الاسم والفعل والرباط عند كل من أرسطو وسيبيويه، وحتى من جاء بعد سيبيويه من النحويين، وكيف كان موقفهم من التعريفات المنطقية التي خرج بها الفلاسفة العرب الذين ترجموا كتب أرسطو، حيث يقول: "الاسم كما جاء في العبارة: هو لفظة دالة بتواطؤ، مجردة من الزمان، وليس واحد من أجزائها دالا على انفراده... وأضاف في كتاب الشعر شيئاً يحسن ذكره قال: وأنواع الاسم هي البسيط: وأعني بالبسيط ما لم يكن مركباً من أجزاء دالة، مثل أرض. والاسم المضاعف، ومنه ما يتركب من جزء دال وجزء غير دال، كما أن منه ما يتركب من جزئين دالين، وقد يكون الاسم ثلاثي الأجزاء أو رباعي الأجزاء أو كثير الأجزاء¹¹ ويستطرد في الكلام ليخرج بنتيجة أن الاسم عند أرسطو يتميز "بشيتين: أولهما الدلالة، وثانيهما النوع. فلام اسم دلالة ما، ولكنه يقرنها إلى فكرة فلسفية هي فكرة التواطؤ، أو التواضع، ويفسرها بأن الاسم ليس اسماً بطبعه، بل بتعارف الناس وتواطئهم، كما نراه يلح على أن جزء الاسم لا يدل على شيء. وفي حديثه عن النوع نراه يقسمه إلى مركب وغير مركب، ومحصل وغير محصل، والاسم المركب لا وجود له في التقسيم العربي. أما غير المحصل مثل لا إنسان، فلا وجود له في اللغة العربية أصلاً، وقد ذكر هذا قديماً ابن سينا، ووضح أن الأسماء غير المحصلة موجودة في الفارسية واليونانية. وليس لها وجود في اللغة العربية."¹²
- وبعد ذلك ينتقل بنا إلى التعريف الذي جاء به سيبيويه، فيقول: "إن سيبيويه لم يقل شيئاً عن الاسم، فهو لم يعرفه، ولم يصفه، ولم يتحدث عن أنواعه، وكل ما قاله لا يزيد على أربع كلمات، هي: الاسم: رجل و فرس وحائط.

⁶ محمد خير الحلواني، بين منطق أرسطو والنحو العربي، ص 20.

⁷ نفسه، ص 20.

⁸ نفسه، ص 21.

⁹ نفسه، ص 21.

¹⁰ نفسه، ص 21.

¹¹ نفسه، ص 21.

¹² نفسه، ص 21.

بينما النحويون الذين جاؤوا بعد سيبويه في القرن الثالث الهجري، وقد وقفوا على منطق أرسطو، وحدوا النحو بمفاهيم فلسفية، فقد استعان الأستاذ الحلواني بما رد به أبو القاسم الزجاجي عن هذه الفئة حيث قال: "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به. هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم اليتة. ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأننا له نقصد، وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان. وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو: إن ولكن وما أشبه ذلك." 13 ليخلص بعد هذه المقارنة بين تعريف الاسم عند أرسطو وتعريفه عند سيبويه ومن جاء بعده، من النحويين العرب بأن: "جزءا يسيرا من مفهوم الاسم الأرسطي قد وصل إلى البنية النحوية عن طريق المناطق في القرن الثالث للهجرة، وقد اختلفت منه مواقف النحويين، فبعضهم - وهم الجمهور - لم يسمعوا به أو يطلعوا عليه، وقد أغفلته كتبهم فلم تأت منه على ذكر. وبعضهم - وهم قلة - وقفوا عليه، ولكنهم أنكروه، وعدوه خروجاً على أعراف النحو وأوضاعه، كما رأينا في كلام الزجاجي. وفريق ثالث أخذوا بهذا الجزء اليسير من مفهوم أرسطو للاسم، وساقوه حدا له، ولا شك أن هؤلاء كانوا أقل شهرة من غيرهم، لأننا لم نجد في كتاب نحوي يعتد به هذا المفهوم، ولولا أن الزجاجي نقله في كتابه لما سمع به أحد، لهوانه وهوان شهرته. وليس هذا فحسب، بل هناك ما هو أكثر دلالة ذلك أن اقتباس بعض النحاة من مفهوم الاسم الأرسطي في القرون المتأخرة لا يعني أن العرب اقتبسوا فكرة التقسيم في القرن الأول، فمنذ أيام الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء كان هناك تمييز واضح للاسم من الحرف، فقد ذكر سيبويه في كتابه أن (كَمْ) عند أبي عمر واسم لا حرف، لأنها يسند إليها، وذلك يعني أن هناك معياراً وظيفياً عند أبي عمرو يفرق به بين الاسم والحرف، وتلك وثيقة مادية تكشف عن حقيقة ما إلى ردها سبيل. هب أن التمييز بين الاسم والفعل يرجع إلى بداية القرن الثاني للهجرة، أي قبل كتاب سيبويه بنصف قرن أو يزيد. ثم ينتقل بنا الأستاذ الحلواني إلى المقارنة بين الفعل عند كل من أرسطو وسيبويه، ففي البداية يتطرق إلى تعريف الفعل أو الكلمة عند أرسطو من خلال كتاب الشعر، والعبارة، أو من خلال ما شرحه الفارابي عن أرسطو أو من خلال ترجمة ابن سينا عن أرسطو في كتابه الشفاء، ليخرج بثلاث نتائج حول مفهوم الفعل عند أرسطو، وهي: 14

1. أن الفعل الذي يدل على الزمن الحاضر هو الفعل المطلق، أما الذي يدل على الماضي، أو المستقبل، فليس كذلك، بل فعل مصرف، وهذا يرتبط بطبيعة اللغة اليونانية التي يشكل فيها الفعل الحاضر مادة الفعل، كما في اللغة الإنكليزية، على حين نجد الفعل الماضي العربي هو مادة الفعل.
 2. وكذلك لا يكون فعلاً إلا إذا كان بصيغة الغائب، أما ما كان للمتكلم أو للمخاطب فلا يكون فعلاً، بل عنده كلام مركب.
 3. أن الفعل يقال على شيء، أي أنه في التعبير العربي سنده، غير أن أرسطو يزيد في هذا، لأن طبيعة اللغة اليونانية تحمله على ذلك، لأنها تستخدم نوعين من الأفعال: نوعاً يربط بين الموضوع والمحمول، هو في المفهوم الحديث فعل مساعد، ونوعاً آخر غير مساعد يتضمن معنى فعل الكون إلى جانب معناه الخاص.
- ثم بعد ذلك يقدم مفهوم الاسم عند سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذهبَ وَسَمِعَ وَمَكْتُ وَحُمِدَ. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً: اذْهَبْ واقتُل واضْرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلْ يَذْهَبْ وَيَضْرِبُ وَيُقْتَلُ وَيَضْرَبُ وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت. فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء، ولها أبنية كثيرة سنتبين إن شاء الله. 15
- ومن خلال هذا التعريف يخرج الأستاذ الحلواني بالنتائج التالية:
1. أن الفعل عند سيبويه يقوم على ثلاثة أشياء: الصيغة والاشتقاق والدلالة.
 2. أن هذه المقومات الثلاثة متواشجة يصعب الفصل بينها، ذلك أن تشكل الأفعال المشتقة في صيغ خاصة هو الذي يحدد دلالتها، فالصيغة (فعل) تدل على الماضي، والصيغتان (يفعل، وافعل) تدلان على الحاضر والمستقبل، وهذا المفهوم كما هو واضح مبني على طبيعة اللغة العربية، واستقراء نصوصها والتمرس بها. وليس فيه ما يدينه من مفهوم أرسطو من قريب أو بعيد.
 3. أن مفهوم الفعل ظل على هذه الصورة في القرون التي تعاقبت بعد سيبويه، لم يضيف إليها شيء ذو بال، فبعض النحويين ذكر أن الفعل يدل على حدث مقترن بزمن محصل، فأضاف كلمة (محصل)، ليميز الفعل من المصدر، ويريد بها أن صيغة الفعل هي التي تدل على الزمان، وذكر آخر أنه ما أسند إلى غيره ولم يسند غيره إليه.

13 أبو القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، تحقيق المازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979، ص48.

14 محمد خير الحلواني، بين منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة المورد، العراق، المجلد9، العدد1، 1980، ص24.

15 سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988، ج1، ص12.

ثم انتقل بنا إلى مناقشة مفهوم الحرف عند كل من سيبويه وأرسطو، ليثبت أن لا علاقة بينهما. فطرح في البداية تعريف الحرف كما جاء في كتاب الشعر لأرسطو، "والرباط لفظ غير دال، ولا يمنع ولا يسبب الصوت الواحد المركب من أصوات كثيرة، ويوضع في الطرفين أو في الوسط، أو صوت غير دال يمكن أن يركب من أصوات كثيرة كل منها دال صوتاً واحداً دالاً. أو صوت غير دال يشير إلى ابتداء جملة أو انتهائها أو تفصيلها، ولا يصح أن يستقل بنفسه في أول الجملة."16

أما سيبويه فقد قال في الحرف: "وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل... وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم، وسوف، وواو القسم، ولام الإضافة، ونحوها."17 ويضيف الأستاذ الحلواني: "وفي مواضع كثيرة من كتابه يسمي الحرف بمعناه، كأن يقول: حرف النداء، أو حرف النفي، أو حرف الاستفهام..."18 وبعد هذه المقارنة يخرج الأستاذ الحلواني بالنتائج التالية:

- الحرف في العربية لا يظهر معناه إلا في التركيب، أي أن معناه - بحسب علم اللغة الحديث - وظيفي لا معجمي، وهذا يعني أنه ذو دلالة عند سيبويه، وليس مجرد رباط.

- أن النحويين الذين عاصروا سيبويه من المدرستين البصرية والكوفية كانوا يستعملون لفظ أداة، بدليل أن الفراء وهو كوفي استعمل لفظ أداة غير مرة في كتابه معاني القرآن، وأن أول من نقل شيئاً من المنطق إلى اللغة العربية هو محمد بن عبد الله بن المقفع - على أصح الأقوال - أي كان النقل الأول معاصراً للفراء، والفراء رجل لغوي ذو حظ غير وافر من الاعتزال، فهل يمكن أن يكون ممن اطلعوا على الترجمة العربية منذ بدايتها؟

- عدم اتفاق المتأخرين على ترجمة واحدة، فقد ترجمها متى بن يونس بـ (رباط)، وترجمها الفارابي بـ (أداة).19

2- المؤيدون المستشرقون

ومن المستشرقين الذين يرون بأن النحو العربي أصيل في نشأته، ترعرع وفق البيئة العربية وحاجياتها الثقافية والدينية والاجتماعية، دون تأثير من أي ثقافة أخرى نجد على رأسهم المستشرق الإنكليزي كارتر Michael G. Carter، والمستشرق الفرنسي جيرار تروبو، والمستشرق ليمان.

فالمستشرق ليمان أقر بأصالة النحو العربي، حيث أنه بين أن النحو العربي نشأ بعيداً عن أي تأثير أجنبي، وإن دخله شيء من منطق أرسطو فذلك بعد مرحلة النضج، أي بعد كتاب سيبويه، حيث قال: "اختلف العلماء الأوروبيون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب، وقال آخرون ليس كذلك، وإنما كانت تنبت الشجرة في أرضها، كذلك نبت علم النحو عند العرب، وهذا هو الذي روي في كتب العرب من زمن، ونحن نذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً، ونقول كما أثبتته في هذه السنة عالم اسمه Josph la Blance، وترجمته يوسف الأبيض، وهو أنه أبداع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه. ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضاً شيئاً من النحو، وهو النحو الذي كتبه أرسطو طاليس الفيلسوف، وبرهان هذا أن تقسيم الكلمة مختلف، قال سيبويه: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. وهذا تقسيم أصلي، أما الفلسفة فيقسم فيها الكلام إلى اسم وكلمة ورباط، أي الاسم هو الاسم والكلمة هي الفعل، كما يقال له في اللغات الأوربية (Verd)، والرباط هو الحرف كما يقال له في اللغات الأوربية (Conjunction) أي ارتباط، وهذه الكلمات اسم وكلمة ورباط، ترجمت من اليونانية إلى السرياني، ومن السرياني إلى العربي، فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو، أما كلمات اسم وفعل وحرف فإنها اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت."20

وقد حاول جيرار تروبو أن يدفع عن تأثير النحو العربي بالمنطق اليوناني من خلال كتاب سيبويه، ويبين أن النحو العربي هو أصيل النشأة، وخال من أي تأثير يوناني، وذلك بتركيزه على محورين: المحور الأول: ناقش فيه: تقسيم الكلام، والإعراب، والصرف، والتصريف، والكلمة. والمحور الثاني: ناقش التأثير اليوناني من الناحية التاريخية ومن الناحية المنهجية. فبخصوص تقسيم الكلام يقول تروبو: "إن تقسيم الكلام أمر مهم جداً في كل نظام نحوي، لأنه يشترط هذا النظام، وبالنسبة إلى بنية كل لغة ميز النحاة عدداً مختلفاً من الأقسام. فإن النحاة اليونان قد ميزوا في لغتهم ثمانية أقسام، وهي حسبما قال أرسطو في كتابه فن الشعر: الحرف: stoikeion، المجموع: syllabe، الرباط: syndesmos، الفاصلة: arthron، الاسم: onoma، الكلمة: rhema، الوقعة: ptois، القول: logos. أما النحاة العرب - فإنهم كما تعلمون - لم يميزوا في لغتهم إلا ثلاثة أقسام، وهي حسبما قال سيبويه في الكتاب: الاسم والفعل والحرف. ولكن على الرغم من الفرق الكبير الذي يظهر بين عداد الأقسام في النظامين، يدعي بعض المستشرقين أن النحاة العرب قد اقتبسوا هذا التقسيم عن المنطق اليوناني."21 ثم ينتقل بنا تروبو إلى مقارنة كل قسم مما ذكر في النحو اليوناني وما يقابله من

16 محمد خير الحلواني، بين منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة المورد، العراق، المجلد 9، العدد 1، 1980، ص 20.

17 سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988، ج 1، ص 12.

18 محمد خير الحلواني، بين منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة المورد، العراق، المجلد 9، العدد 1، 1980، ص 25.

19 نفسه، ص 25 بتصرف.

20 فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدولي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 1، 1974، ص 70.

21 جيرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية بالأردن، ع 1، 1978، ص 126.

النحو العربي، ليخلص إلى: "من الناحية اللسانية، يظهر لنا أنه من المستحيل أن يكون التقسيم العربي منقولاً من التقسيم اليوناني، لأن عدد الأقسام ومضمونها يختلف في النظامين اختلافاً تاماً." 22 وبخصوص كلمة الإعراب، فمن وجهة نظره ليس هناك علاقة بين الإعراب في النحو اليوناني والإعراب في النحو العربي، حيث يقول: "يزعم أتباع التأثير اليوناني أن كلمة الإعراب نقلت من الكلمة اليونانية *hellenismos*. ما معنى هذه الكلمة في أصل اللغة اليونانية؟ *hellenismos* اسم فعل يوناني تعريبه: هَلَنْ شَيْئاً تَهْلِيناً، أي: صَبَّرَهُ هَلِيناً. قال أرسطو في كتابه فن الخطابة: إن أصل الكلام هو الوجه الهليني في التكلم. أي: الوجه الصحيح الذي يحصل عليه بمراعاة خمسة أشياء:

- 1- باستعمال الروابط، أي حروف العطف.
- 2- باستعمال الكلمات الخاصة.
- 3- بعدم استعمال الكلمات الملتبسة.
- 4- بتمييز الأجناس في الأسماء.
- 5- بتمييز الأعداد فيها.

أما معاني الإعراب في أصل اللغة العربية فهي ثلاثة: أولاً الإبانة والإفصاح عن الخواطر، ثانياً إزالة الفساد في الكلام، ثالثاً تغيير آخر الكلمة... والواقع أن سيبويه يستعمل كلمة الإعراب ليدل على ما يسميه: مجاري أواخر الكلم، يعني التغيرات التي تحدث في آخر الاسم المتمكن، والفعل المضارع لاسم الفاعل. والإعراب عند سيبويه نقبض البناء الذي يدل على عدم التغير في آخر الكلمة. فنلاحظ أن الإعراب كلمة تختص ببعض الكلمات فقط في الكلام، فإنها اصطلاح نحوي وليست باصطلاح خطابي. 23 ومن حيث الصرف والتصريف، فيقول جيرار تروبو: "ثم يدعي أنصار التأثير اليوناني أن كلمة الصرف نقلت من الكلمة اليونانية *klisis*، وأن كلمة التصريف نقلت من الكلمة اليونانية *ptosis*. ما هو السبب الذي دفعهم إلى هذا الادعاء؟ السبب هو أن النحاة اليونان كانوا يعتبرون أن الاسم بالنسبة إلى حالته الأصلية التي هي حالة التسمية *onomastikos* له ميل إلى حالات أخرى، كما أن الفعل بالنسبة إلى حالته الأصلية التي هي حالة الحاضر *enestotos* له ميل إلى حالات أخرى، وكان النحاة اليونان يسمون كل واحدة من هذه الحالات المتغيرة وقعة: *ptosis*. قال أرسطو في كتابه فن الشعر: "أما الوقعة فهي للاسم أو الفعل، وتدل على معنى حرف (ل) أو حرف (إلى) وما أشبه ذلك، أو على الأفراد أو الجمع أو نوع كلام القائل، مثل الاستفهام أو الأمر.

أما معنى كلمة الصرف في كتاب سيبويه، فإن هذه الكلمة تدل على إلحاق حرف النون للاسم، وللأسف فقط، لأن هذا الحرف علامة التمكن، يعني استقرار الكلمة في قسم الاسم. وأما معنى كلمة التصريف فيستعمل سيبويه هذه الكلمة للدلالة على التغيرات التي تحدث في داخل الكلمة، فإنه لا يستعملها أبداً للدلالة على التغيرات التي تحدث في آخر الكلمة. فنلاحظ أن مفهوم الميل ومفهوم الوقعة غير موجودين في النظام العربي، كما أن مفهوم التمكن ليس موجوداً في النظام اليوناني. 24

أما بخصوص كلمة الحركة، فيقول تروبو: "يزعم أتباع التأثير اليوناني أن كلمة الحركة ترجمت من الكلمة اليونانية: *Kinesis*، وذلك لأن بعض النحاة اليونان حددوا الوقعة بأنها حركة تحدث في آخر الاسم، فيستنتجون من هذا التحديد أن الحركة عند النحاة العرب كانت تدل في الأصل على المصوت الأساسي، يعني ذلك المصوت الذي يشير إلى الوقعة في آخر الاسم، ومن ثم استعملت هذه الكلمة بصفة عامة للإشارة إلى المصوت. ونلاحظ أولاً أن مفهوم التحريك في النظام الصوتي العربي لا يتفق أبداً ومفهوم التصويت في النظام الصوتي اليوناني، فإن أرسطو يقسم الحروف إلى مصوتة ونصف مصوتة وغير مصوتة، بيد أن سيبويه يقسم الحروف إلى متحركة وساكنة. ثم نلاحظ أن كلمة الحركة عند سيبويه تدل على حركات الشفة، من الضم والفتح والكسر، أو على حركات اللسان، من الرفع والنصب والجر أو الخفض، عند إخراج الصوت، أتحدث هذه الحركة في صدر الكلمة أم في وسطها أم في آخرها، فإن الحركة في نظام سيبويه كلمة عامة، لا تدل على آخر الاسم المعرب، لأنها تستعمل أيضاً لتدل على آخر الاسم المبني غير المعرب، ويمكن أن تكون كلمة معربة مجردة من الحركة، كالفعل المضارع المجزوم مثلاً. 25

ليخرج لنا بخلاصة مجملتها عما سبق، مفادها هو: "من الناحية اللغوية، يبدو لنا أنه من المستحيل أن تكون هذه المصطلحات الأربعة منقولة من اليونانية إلى العربية، لأن المفاهيم التي تدل عليها تتباعد في النظامين كل التباعد" 26 وبهذا خلص الأستاذ تروبو أن لا علاقة بين النحو العربي والمنطق اليوناني، وأثبت بالدليل القاطع أن النحويين العرب لم يفتبسوا مصطلحات نحوية من اليونانيين، ولم يكتفي بدحض التأثير اليوناني على النحو العربي من الناحية اللغوية، بل ذهب في بحثه إلى منحى آخر، وهو المنحى التاريخي، حيث تساءل هل بالإمكان النحاة العرب القدامى أن يتعرفوا النحو اليوناني والمنطق اليوناني فيتأثروا بهما؟

22 نفسه، ص 128.

23 نفسه، ص 129.

24 نفسه، ص 130.

25 نفسه، ص 131.

26 نفسه، ص 131.

فكان جوابه موضحاً: "أما النحو اليوناني لم يستطيع النحاة القدامى أن يعرفوه بطريقة مباشرة، إذ أنهم كانوا يجهلون اللغة اليونانية، ولم يكن لديهم كتاب في النحو اليوناني مترجم إلى اللغة العربية، فلم يستطيعوا إذن أن يعرفوا النحو اليوناني إلا بواسطة النحو السرياني. فعلمنا أن نبحث عن العلاقات الموجودة بين النحو السرياني والنحو اليوناني من جهة، والنحو العربي من جهة أخرى." 27

ثم انتقل بنا إلى تقديم النحو السرياني، ومن خلاصة ما جاء عنه أن النظام النحوي السرياني يرتكز على الأقاويل الخمسة التي ميزها منطق أرسطو في الكلام، وهي: السؤال، والأمر، والدعاء، والتعجب، والنداء. وبأنهم اخترعوا نظام النقاط يميزون به كل مقولة من المقولات الخمس. ثم بين أن النحو السرياني يرتكز أيضاً على نظام صوتي وصرفي مقتبس من النحو اليوناني. ثم ذكر لنا أهم النحويين السريان: الأسقف يعقوب الرهاوي (القرن السابع الميلادي)، وحنين بن إسحاق (القرن التاسع الميلادي)، إيليا بن شينايا (القرن الحادي عشر الميلادي). وبعد هذا التقديم، ذهب إلى توضيح أن نظام النحو العربي يختلف عن نظام النحو السرياني، حيث قال: "كان النحاة السريان أنفسهم يعتبرون أن النحو العربي يختلف عن النحو اليوناني من جهة، وعن النحو السرياني من جهة أخرى، اختلافاً تاماً. ومما يدل على ذلك أن حنينا بن إسحاق ألف كتاباً في النحو العربي، على المنهاج اليوناني، سماه: كتاب أحكام الإعراب على مذهب اليونانيين. وقد ذكر الخوارزمي فصلاً صغيراً منه في كتاب مفاتيح العلوم. وصنف حنين كتاباً آخر في النحو العربي، زعم فيه، حسب ما روى عنه إيليا بن شينايا: أن العرب ليس لهم نحو يعرفون به المعاني الغامضة كما للسريانيين. ويستدل من قوله: أن نحو العرب غير كاف ولا مقنع لما يحتاج إليه." 28

ثم بعد هذا يقدم لنا حواراً مهماً دار بين إيليا بن شينايا والوزير الحسين بن علي المغربي، ليوضح لنا نظام النحويين مختلف تماماً عن بعضهما البعض.

قال الوزير: أترفعون الفاعل وتنصبون المفعول كما تفعل العرب؟ قلت: لا. قال: فكيف تعرفون الفاعل من المفعول؟ قلت: يدخل السريان على المفعول حرف اللام ليفرق بينه وبين فاعله، ولما كان العرب إنما يرفعون الفاعل وينصبون المفعول ليفرقوا بينهما، وكان للسريان علامة تدلهم على الفرق بين الفاعل والمفعول هي أبين من الرفع والنصب، ما احتاجوا أن يرفعوا الفاعل وينصبوا المفعول كما تفعل العرب." 29

وبهذا يكون الأستاذ تروبو قد بين لنا بالدليل الذي لا يدعو إلى الشك أن نظام النحويين العربي والسرياني مختلفان عن بعضهما البعض. وأن النحو العربي لم يتأثر بالنحو اليوناني عن طريق النحو السرياني، بل العكس هو الصحيح، أن النحو العربي هو من أثر في النحو السرياني، فيقول: "فبدل كل ذلك على أن النحو اليوناني لم يستطع أن يؤثر على النحو العربي بواسطة النحو السرياني، وبالعكس ذلك، في القرن الحادي عشر، نرى إيليا مطران طبرهان يصنف كتاباً في النحو السرياني يدخل فيه النظام العربي، فالنحو العربي هو الذي أثر في النحو السرياني." 30

وبعد كل ما سبق ينتقل بنا الأستاذ تروبو إلى مرحلة أخرى من بحثه التاريخي، ليبين لنا أن النحو العربي لم يتأثر بالمنطق اليوناني، حيث بين لنا أن العرب لم يتعرفوا على المنطق اليوناني إلا بعد أن اكتمل نضج النحو العربي، أي بعد كتاب سيبويه، حيث قال: "أما المنطق اليوناني لم يستطيع النحاة القدامى أن يعرفوه في القرن الثاني للهجرة، الثامن للميلاد، إذ أن تأليف أرسطو لم تنقل بعد إلى اللغة العربية، فإننا نعلم أن الكتاب في العبارة والكتاب في المقولات لم يترجما إلا في القرن الثالث للهجرة، التاسع الميلادي، على يد حنين بن إسحاق، كما نعلم أن الكتاب في الشعر لم يترجم إلا في القرن الرابع للهجرة، العاشر للميلاد، على يد متى بن يونس." 31 هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا حظ تروبو أن المترجمين السريان، أو المترجمين العرب الذين ترجموا المنطق اليوناني لم يستعملوا المصطلحات النحوية العربية، بل اخترعوا مصطلحات جديدة، حيث يقول: "وإذا اطلعنا على هذه الترجمات لاحظنا أن المترجم السرياني لم يستعمل مصطلحات النحو العربي لترجم مصطلحات النحو اليوناني، ولكنه اخترع مصطلحات عربية جديدة. فإنه ترجم اللفظة *stoikeion* بأسطقس، ولم يترجمها بحرف، وترجم اللفظة *syndesmos* برباط، ولم يترجمها بحرف، وترجم اللفظة *rhema* بكلمة، ولم يترجمها بفعل، وترجم اللفظة *klisis* بميل، ولم يترجمها بإعراب، وترجم اللفظة *phone* بمصوت، ولم يترجمها بحركة." 32

وأورد لنا تروبو نصاً للفيلسوف العربي الفارابي الذي عاش في القرن الرابع للهجرة، العاشر للميلاد، ليستشهد به ويبين لنا أن الفلاسفة العرب اخترعوا مصطلحات جديدة، ليفسروا بها كتب المنطق اليوناني. وهذا النص مقتطف من كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق، حول حروف المعاني: "إن هذه الحروف هي أصناف كثيرة، غير أن العادة لم تجر في أصحاب علم النحو العربي إلى زماننا هذا، بأن يفرد لكل صنف منها اسم يخصه؛ فينبغي أن نستعمل في تعدد أصنافها الأسامي التي تأدت إلينا عن أهل العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني، فإنهم أفردوا كل صنف منها باسم خاص." 33 وبعد هذا

27 نفسه، ص 131-132.

28 نفسه، ص 132-133.

29 نفسه، ص 133.

30 نفسه، ص 133.

31 نفسه، ص 133-134.

32 نفسه، ص 134.

33 أبو نصر الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط 2، ص 42.

الاستشهاد، قال تروبو: "فاخترع الفارابي خمسة مصطلحات ليدل على هذه الأصناف من حروف المعاني، وهي: الخوالب، والواصلات، والواسطات، والحواشي، والروابط." 34 وتأكيدا لحجته يورد تروبو المناظرة المشهورة التي جرت بين متى بن يونس المنطقي وأبي سعيد السيرافي النحوي، 35 ليبين لنا من خلالها أن المنطقيين السريان والفلاسفة العرب كانوا يعون أن النحو العربي لا يتعلق بالمنطق البتة.

وفي ختام هذا الدلائل التي قدمها الأستاذ تروبو يخرج لنا بخلاصة مفادها: "فمن الناحية التاريخية، يظهر لنا أنه من المستحيل أن يكون النحاة العرب القدامى قد عرفوا النحو اليوناني والمنطق اليوناني فتأثروا بهما في نظامهم." 36 ولم يكتف الأستاذ تروبو بما سبق، بل ذهب في البحث عن التأثير اليوناني في النحو العربي من الناحية المنهجية. وليثبت لنا أنه لم يكن أي تأثير للنحو اليوناني على النحو العربي من هذه الناحية، قام بإحصاء المفردات التي جاء بها سيبويه حتى يقدم لنا النحو العربي بالشكل الذي وصفه الكثيرون بالعمل الناضج، حيث قال: "ولكننا لم نكن نعلم بالضبط مبلغ هذا العدد، فعزمت أن أحصي جميع المفردات التي استعملها سيبويه في لغته الشخصية دون لغة الشواهد القرآنية والشعرية، فوجدت أن عددها يبلغ: ألفا وثمانمئة وعشرين." 37

وبعد أن أقصى من هذا الإحصاء المفردات التي المستعملة في معناها العام لا معناها الاصطلاحي وقد كان عددها مئتان وعشرون مفردة. ذهب إلى تصنيفها، وتوزيعها، حيث قال: "أما توزيع تلك المفردات العددي، فإن المفردات التي تتعلق بالمنهاج هي الأكثر، وعددها ستمئة وخمسون، ثم تتبعها المفردات التي تختص بالمفاهيم العامة، وعددها ثلاثمئة وتسعون، ثم المفردات المتعلقة بالتصريف والتي تساوي المفردات المتعلقة بالصوتية، وعددها ثلاثمئة وعشرون، وأخيرا المفردات التي تختص بالتركيب، وعددها مئتان وخمسون." 38

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث الذي كان فيه موفقا الأستاذ تروبو، يخرج لنا بمجموعة من الخلاصات، ومن بينها، ما قاله معلقا على العدد الكبير من المصطلحات التي جاء بها سيبويه في كتابه: "فمن البين أن عددا وافرا من المصطلحات النحوية كان تحت تصرف النحاة العرب القدامى، فمن المستحيل أن يكونوا قد احتاجوا إلى اقتباس بضعة من المصطلحات الأجنبية، يونانية كانت أم سريانية، فما تعني تلك العشرة من المصطلحات التي يزعم المستشرقون أن النحاة العرب قد اقتبسوها من اللغة اليونانية؟ ما تعني تلك العشرة بالنسبة إلى المئات والمئات من المصطلحات التي كانت متتالة في لغتهم؟ أظن أن المستشرقين قد أخطأوا عندما اعتمدوا على بضعة من مصطلحات يونانية ليبرهنوا على مضارعة النظام العربي النظام اليوناني، لأن كل واحد من المصطلحات جزء من نظام معقد ليس له معنى، خارجا عن هذا النظام" 39

كما بين لنا أن سيبويه لم يأت بمصطلحات جديدة، لأنه لم يحددها، وهذا يدل على أنه استعمل نفس المصطلحات التي كان يستعملها النحاة القدامى قبله، كما يدل ذلك على أن معاصريه كانوا يفهمون تلك المصطلحات ببسر ودون تفسيرات. ويرجع ذلك في نظره إلى: "أن سيبويه استعمل المصطلحات المشتركة بين العلوم الإسلامية الأصلية التي هي: القراءات، والحديث، والفقه، والنحو، وقد تكونت تلك المصطلحات في وقت واحد في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، الثامن للميلاد، في مصري العراق المسلمين، البصرة والكوفة، فكان القراء والمحدثون والفقهاء والنحاة يستعملون نفس المنهاج ونفس المفاهيم ونفس المصطلحات، لأنهم كانوا يقصدون إلى نفس الهدف الذي هو سلامة لغة التنزيل الإلهي والحديث النبوي." 40

كما كان يرى النحو العربي لم ينفصل عن العلوم الإسلامية الأخرى، لكون النحويين الأوائل كانوا قراء وفقهاء وعلماء في الحديث، يجمعون في جعبتهم أكثر من علم قبل أن يختصوا في واحد منها، حيث يقول: "ويمكننا القول إن النحو منذ بدايته كان مرتبطا بالحديث والفقه، إذ أن كتب أخبار النحويين تروي لنا عن نصر بن عاصم الليثي، وهو أول من وضع العربية بعد أبي الأسود، أنه كان فقيها عالما بالعربية والحديث، كما أنها تروي لنا عن يحيى بن يعمر، وهو أول من نقط المصاحف، أنه كان أيضا فقيها عالما بالعربية والحديث. فكان العلماء، في غالب الأحيان، يتلقون جميع العلوم الإسلامية قبل أن يتخصصوا في واحد منها. فنعلم مثلا أن النحوي المشهور الخليل بن أحمد، وهو واحد من أساتذة سيبويه، قبل أن ينصرف إلى النحو، تعلم الحديث والفقه عن أيوب السخيتاني، الذي كان فقيها من فقهاء البصرة ومحدثا من محدثيها." 41

34 جبرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية بالأردن، ع1، 1978م، ص134.

35 أبو حيان التوحيد، الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، 2011، ص90 وما بعدها.

36 جبرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية بالأردن، ع1، 1978م، ص135.

37 نفسه، ص135.

38 نفسه، ص136.

39 نفسه، ص136.

40 نفسه، ص137.

41 نفسه، ص138.

المصادر والمراجع

- أبو حيان التوحيد، الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، 2011، ص90
- أبو نصر الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط2،
- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق المازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979.
- جيرار تروبو، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية بالأردن، ع1، 1978م.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988.
- فتحي عبد الفتاح الدجني، أبو الأسود الدولي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1974.
- عابد الجابري، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط9، 2009.
- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر تاريخ النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط2،
- محمد خير الحلواني، بين منطق أرسطو والنحو العربي، مجلة المورد، العراق، المجلد9، العدد1، 1980.